

إن اللجنة التنفيذية ستواصل العمل وبالتعاون مع الحكومة الفلسطينية للإفراج عن أموال الشعب الفلسطيني وللمطالبة الجهات الدولية المعنية ببذل جهودها من أجل إنهاء هذه السياسة الإسرائيلية الخرقاء، وصولاً إلى حد مطالبة مجلس الأمن الدولي بالتدخل ضد أسلوب إسرائيل الدائم في إتباع نهج العقوبات الجماعية والتنكر للقانون الدولي والإنساني.

ثالثاً: تدعو اللجنة التنفيذية جماهير شعبنا داخل وخارج الوطن وجميع القوى الشقيقة والصديقة إلى إحياء ذكرى النكبة يوم الخامس عشر من أيار، تأكيداً على تمسك شعبنا بحقوقه الوطنية في الاستقلال والعودة، ورفضاً لسياسة الاستيطان والتهويد وخاصة في مدينة القدس.

إن يوم النكبة هو يوم تاريخي يعبر فيه شعبنا بأجياله المتعاقبة، وخاصة شباب فلسطين، عن تمسكهم بوطنهم وحقوق آبائهم وأجدادهم ورفضهم للجوء والتشرد كقدر فرضه العدوان والتهجير والتوسع الاستيطاني.

ويوم النكبة هو مناسبة للتأكيد على وحدة الهوية الفلسطينية بين جميع تجمعات شعبنا داخل الوطن وخارجه، وعلى أن شعبنا سيبقى متماسكاً ومتحداً من أجل ضمان حقوقه في العودة وإقامة دولة فلسطين المستقلة.

رابعاً: تعبر اللجنة التنفيذية عن تقديرها لموقف جميع الأشقاء العرب في دعم اتفاق المصالحة الوطنية، وعن الأمل في مساندة هذا الاتفاق بجميع السبل الممكنة لتوفير ظروف تطبيقية والالتزام من قبل الجميع بذلك.

وفي هذا النطاق تأمل اللجنة التنفيذية وفي ظل الظروف الصعبة التي يمر بها شعبنا وسلطتنا الوطنية، الوفاء بجميع الالتزامات المالية من جانب الدول الشقيقة معبرين عن تقديرنا للبلدان والأشقاء الذين التزموا بذلك الدعم.

وفي ظل الظروف التي تمر بها المنطقة، نؤكد على وقوفنا مع دول الخليج العربي في حرصها على سيادتها واستقلالها ورفضها للتدخل الخارجي وخاصة تدخل إيران في شؤونها الداخلية.

وتعتبر اللجنة التنفيذية أن شعبنا الذي يكافح من أجل حريته واستقلاله ضد الاحتلال الإسرائيلي، يجد من واجبه أن يقف بثبات ضد المساس بسيادة دول الخليج العربي وعروبته وحقها في تقرير سياستها ومصالح شعوبها بنفسها.

وثيقة رقم 112 :

كلمة سلام فياض حول اتفاق المصالحة وتشكيل الحكومة¹¹²

11 أيار/ مايو 2011

قال رئيس الوزراء سلام فياض إن الحكومة المقبلة أهم حكومة في التاريخ الفلسطيني من ناحية الدور، وإنها يجب أن تتسم بالحكمة السياسية والإبداع لتوحيد المؤسسات.

وأضاف، خلال لقائه مع الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، اليوم الأربعاء، أنه "علينا التقدم تجاه تنفيذ اتفاق المصالحة أولاً تظل العملية في إطار النظري"، داعياً الكل لتحمل مسؤولياته وتحويل المناخ الإيجابي القائم إلى إلزام والتزام، وجعل التراجع عنه أمراً مكلفاً، ونقطة الانطلاق فيه تشكيل الحكومة، كما دعا لتوليد حراك سياسي لضمان تنظيم الانتخابات وعدم الاستسلام لإمكان تأجيلها لأسباب سياسية وخلافه.

وعن تشكيل الحكومة التي يرى فيها نقطة الانطلاق لتنفيذ المصالحة، قال فياض: "إن مهمات الحكومة المقبلة في غاية التعقيد، فعليها توحيد المؤسسات للعودة للعمل كمؤسسة واحدة، وهو عمل بحاجة للحنكة السياسية والإبداع، وقد لا يكون هناك حل واحد ينطبق على كل الوزارات، وقد يكون هناك عدة حلول ووسائل يجب النظر فيها بترو، وأن يكون هناك قدرة سياسية على بلع الموضوع سياسياً".

وأضاف: "لا يوجد وصفة جاهزة لحل مشاكل توحيد المؤسسات، ففي موقع ستخرج علينا قضية قد تعطل العمل"، مشدداً على ضرورة "خلق حلول إبداعية وحلول بالتراضي وإجراءات تخفف من الخلافات على طريق حلها".

وأكد أن "التوافق السياسي على الحكومة هو ما يضمن استمراريتها وقيامها بواجبها، وإذا ما غاب هذا التوافق فستلحق مصرير حكومة الوحدة عام 2007".

وأضاف فياض: "يجب أن يكون هناك ثقة بقدرة الحكومة على القيام بواجبها، مع محاسبتها وتحويله إلى التزام وجعل التراجع عنه أمر مكلف".

وعن مكانه في الحكومة المقبلة، قال فياض إنه إذا حصل توافق عليه، فبكل تأكيد سيلبي هذا التوافق للقيام بواجبه الوطني، مع تأكيده على دعم هذه الحكومة من داخلها أو من خارجها.

ورأى فياض أن المصالحة "تعني الاتفاق على كل الأمور حتى نستطيع أن نبدأ"، وقال "لكن وبسبب استحقاق أيلول أصبح موضوع المصالحة مطلباً أكثر إلحاحاً، وأنه لا يمكن الحديث عن الجاهزية الوطنية لقيام دولة فلسطينية مستقلة دون عزة وكان الخوف عندنا من الوصول إلى سبتمبر دون غزة، والسؤال الذي سي طرح علينا ماذا بشأن غزة؟".

وتابع: "كانت الفكرة أن نبدأ أولى الخطوات نحو الوحدة وتكون المصالحة نتيجة، وأن نقبل بالحد الأدنى من الشروط اللازمة بتشكيل حكومة، يكون برنامجها حكومة الوحدة الوطنية عام 2007، وهو البرنامج الذي كان يغيب عنه المفهوم الأمني، وبسبب غيابه حدث الانقسام".

وأضاف: "طالما أن هناك مفهوم أمني متفق عليه بصورة ضمنية باعتماد سياسة اللا عنف، كان علينا تثبيته، وبسبب عامل الوقت كانت التسوية التي تقوم فيها الحكومة بالإشراف على هذا المفهوم الأمني اللاعنفي من خلال ترتيبات المؤسسات الأمنية القائمة في غزة والضفة، وتكون البداية منه رغم أن الحل ليس مثالياً".

وبخصوص مستقبله السياسي وإذا ما كان يفكر في إطار سياسي تحضيراً للانتخابات، قال رئيس الوزراء إنه مشغول بالهموم اليومية والتفاصيل، وما يهيمه تذييل العقبات الخاصة بالتفاصيل من رواتب وغيره والتضخيم لاستحقاق أيلول للوصول له، مؤكداً ثقته بالوصول له، و"إن الإرادة الفلسطينية ستنتصر".

وأبدى انزعاجه الشديد من الإشاعات التي يرددها البعض بتوفر أموال الرواتب وأنه يمتنع عن دفعها لأغراض خاصة به، محملاً إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تأخيرها، ومنع وصولها لمستحقيها من موظفين وأسرى، وشهداء، وحالات اجتماعية، وأن السلطة تجري استعداداتها بداية كل شهر لعملية صرف هذه المستحقات.

وعن الانتخابات المحلية، رأى فياض ضرورة إجرائها بذات التاريخ في الضفة والقطاع، حتى لو تأخر موعد إجرائها، تنفيذاً للقانون، موضحاً أن تحديد موعد هذه الانتخابات من مسؤولية الحكومة المقبلة، وألا يكون الموعد بعيداً عن الموعد الذي حددته حكومته في شهر تموز المقبل.

وقال إن الوضع على حاله فيما يخص أزمة الرواتب وحجز إسرائيل لعائدات الضرائب احتجاجاً على توقيع اتفاقية المصالحة، مضيفاً أن "المعطيات كما هي، ولكن رقعة الاتصالات توسعت، وزاد عدد المتدخلين لحلها، والإلحاح والحاجة زادت، لكن دون نتيجة".

وعرض فياض عدداً من الأرقام التي تؤثر لحجم الديون الخارجية والداخلية على السلطة الوطنية، والتي تصل لحوالي 28% من قيمة الدخل القومي، واعتبرها نسبة في حدود المديونية المتعارف عليها دولياً.

وأضاف: "فاتورة السلطة الشهرية من رواتب والتزام تجاه أسر الشهداء والسلك الدبلوماسي والأسرى والفئات الاجتماعية تصل إلى 745 مليون شيقل".

وقال: "وصل السلطة 210 مليون دولار منذ بداية العام كدعم للموازنة، وتستدين السلطة من البنوك 30 مليون دولار منذ بداية العام، في حين وصلت ديون الجهاز المصرفي منذ بداية عام 2010 حتى شهر نيسان الماضي حوالي 335 مليون دولار".

وبين أن هناك ديون سابقة عن هذا التاريخ للجهاز المصرفي على السلطة، ويصل دين هذا الجهاز لحوالي 890 مليون دولار، موضحاً أن العجز في الموازنة والمفروض أن يتم تغطيته من أموال الدول المانحة في موازنة عام 2011 يصل إلى 970 مليون دولار.

وأشار إلى أن العجز في موازنة عام 2010 بلغ 335 مليون دولار منها 100 مليون دولار في النفقات الجارية، كانت مخصصة لدعم الموازنة من المانحين ولم تصل، إضافة إلى النفقات التطويرية ولم يكن لها تمويل وبالغلة 235 مليون دولار، في حين يصل الدين الخارجي لحوالي مليار و45 مليون دولار، عدا عن دين القطاع الخاص على الحكومة من مقاولين وموردين للسلطة.